ـواجه «الإخوان» بحملة أمنية

ـد - بشكل كبير- على ارتباط الدولتين (اليمن والمملكة) بحدود جغرافية طويلة

ـتولى الإعلام وتجنيد إعلاميين

ـي اليمن على غرار مصر.. وإبعاد الإخوان عن المشهد السياسي

ـبراير ومبادرتهم تعيقهم

للكفاءات بدون وساطة أو قبيلة أو عائلة.

الربيع المهدد

الكاتب العربي علي محمود اوضح ان «الربيع العربي» اسير المصالح والحسابات الاقليمية بالوكالة عن القوى الدولية وفي طليعتها اميركا، وخرجت الرياض صراحة لتفصح عن هواجسها بإجهاض ثورة البحرين، وترتيب شؤون الخلافة في اليمن بما لا يخرج عن طوعها، وحفظ استقرار الممالك والامارات من المحيط الى الخليج، وتقويض نفوذ قوى صاعدة في مصر وتونس حتى لو كان الثمن حكماً عسكرياً صريحاً او موارباً او حتى عدم استقرار سياسي. ولا ادري كيف تتحدث الرياض عن ضرورة الوقوف الى جانب استقرار مصر «وحقها الشرعي في ردع كل عابث أو مضلل» (التعبير للملك السعودي)، في حين انها توجه الكثير من امكانياتها لدعم جماعات مسلحة تنال من استقرار سوريا وتنشر الموت والشرذمة في طول ارضها وعرضها.

واضاف «لقد انكشف مرة اخرى ان القوى التقليدية العربية تمثل عبئا كبيرا على الحراك الشعبي العربي، حتى لو اتخذت مؤقتا دور الخير الذي يبذل أمواله للمساعدة (كما في حال مصر الآن)، وهو في الحقيقة لا يساعد الا نفسه وله حساباته الخاصة التي تُبنى على فرضية ان الحراك الشعبي يمثل خطرا داهما على الاطار التقليدي للحكم المشيخي العربي. هذا الحكم الذي يجذف بعكس التيار، معتقدا ان بإمكانه ان يصادر تطلعات الجماهير لأطول زمن ممكن».

ولفت محود الى إن أي قراءة للواقع العربي اليوم لا تلحظ الدور السلبي الذي تلعبه الرياض في محاولة وضع اليد على الحراكات الشعبية بالقمع او الاستمالة بالمال والرعاية السياسية وما شاكل، لن تلحظ مخاطر ذلك والتي ستتمظهر في المستقبل مزيدا من الشرذمة وحضورا معززا للقوى المتشددة التي لا تبتعد عن الحضن السعودي الا قليلا.

إسقاط أحداث مصر على اليمن

ما يزال حدث الانقلاب العسكري في مصر يثير اهتمام الوطن العربي بشكل ملفت، خاصة دول الربيع العربي، وتحرص الأطراف السياسية في كل من هذه الدول على إسقاط أحداث مصر على بلدها، ويسخر كل منهم الحدث لصالحه إعلاميا وميدانيا.

عندما فاز الإخوان بالانتخابات في تركيا خرج إعلام صالح وغيره من أصحاب الخصومة مع الإسلاميين بتصريحات ومانشيتات عريضة تؤكد أن تركيا ليست اليمن. وعندما سقط مبارك تحت أقدام الثورة الشعبية خرج إعلام صالح يؤكد أن مصر ليست اليمن، ويتكرر هذا المنوال باستمرار في كل مناسبة في أي وطن عربي.

وبالمقابل، يرى الإصلاحيون في اليمن فوز الإسلاميين أو تقدمهم في أي دولة دليلا على شعبيتهم وقبولهم وأن ما يحدث هناك قابل للتكرار في اليمن، فيما يذهبون لتبرير فشل أو أخطاء الإسلاميين في أي قطر ويعتبرون ذلك حالة خاصة.

الكاتب والمحلل السياسي عبد الملك شمسان اوضح ان ما يفعله الطرفان هنا -في إسقاط الأحداث المصرية على اليمن- لا يعدو أن يكون تناولا للأحداث الخارجية ومحاولة لإسقاطها بشكل موجه على الداخل.

قال شمسان في تحليل له «لا يقوم كل من هذه القوى السياسية بأكثر من أخذ الجزئية التي تخصه ويراها تنفعه وتعزز خطابه الإعلامي وتوجهه السياسي وعمله الجماهيري، وتجلى هذا الأمر في اليمن بشكل واضح في الخطاب الإعلامي لتيار علي صالح المستمر منذ يوم الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي».

واضاف «ارتكز خطاب هذا التيار على محورين، الأول: محاولة إسقاط أحداث مصر على اليمن باعتبارها دليلا -كما يسوقون- على إثبات فشل الإسلاميين في الحكم، وهم الذين تولوا كبر الثورة عليه -أي على صالح- ويشكلون الخطورة الأكبر على مستقبله وأحلامه بالعودة مستقبلا.

والثاني: محاولة تصوير نفسه بأنه الأقرب إلى القبول الخارجي، وأنه الأكثر حظوة بدعم المملكة العربية السعودية ودول الخليج، وذلك لتثبيت أقدام أنصاره -أولا- وإقناعهم بانحياز الموقف الخليجي إليهم، والجميع يعرف القدرة التأثيرية للخليج في اليمن، وبالأخص المملكة العربية السعودية، وثانيا للعب في المساحة الجماهيرية خارج إطار الأنصار بهدف استقطاب أكبر شيء ممكن من الجماهير إلى صفه، وثالثا لمحاولة خلق رأي عام مفاده أنه لا مستقبل لمن يسميهم «إخوان اليمن»، وذلك تبعا لموقف الخليج الرافض لهم بحسب ما يستنبطه من الأحداث الجارية في مصر».

وتحدثت التقارير والمعلومات عن احتجاج السعودية على الولايات المتحدة إثر تخليها عن مبارك، فيما هي -أي المملكة- التي تبنت رحيل صالح منذ اللحظات الأولى لاندلاع الثورة، وذلك معروف وتحقق من خلال «المبادرة الخليجية» التي تبنتها المملكة وحشدت لها التأييد الخليجي والدولي وقدمتها في إبريل 2011م، موافقة -في ذلك- لمطالب الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي كان حزب الإصلاح في مقدمة صفوفها واللاعب الأبرز فيها، وملبية لأهم وأبرز مطالب ساحات الحرية والتغيير.

واكد شمسان انه وبالنظر إلى هذا الموقف وغيره تظهر منطلقات السياسة السعودية تجاه اليمن مختلفة عن منطلقات سياستها إزاء مصر، وإن كان هناك نقاط عامة مشتركة، وبنفس الطريقة، يمكن القول إن للتجمع اليمني للإصلاح منطلقات للتعامل مع المملكة مختلفة عن منطلقات الإخوان في مصر، وإن كان هناك أشياء مشتركة بالمقابل.

واشار الى ان اختلاف سياسة المملكة إزاء كل من مصر اليمن، واختلاف نظرة إصلاح اليمن وإخوان مصر إلى المملكة، يعتمد كل منهما -بشكل كبير- على ارتباط الدولتين (اليمن والمملكة) بحدود جغرافية طويلة.

وتابع «إذا كانت المملكة تعول كثيرا على الجدار العازل الذي يبنى حاليا بين الدولتين في الحد من الإشكاليات والآثار السلبية لهذا التجاور، فإن انعكاسات الجوار على سائر مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لا يمكن درؤها بالجدار، فضلا عن أن للمملكة خصوما يتربصون بها جعلوا من اليمن أحد أهم مواطئ أقدامهم ولا يزالون يسعون لترسيخ وتوسيع هذه المواطئ، وبما لا يسمح للمملكة بتنفيذ ذات السياسة التي تتتبعها في مص»ر.

كما يدرك الإصلاح - بالمقابل- أن أي تطور أو استقرار في بلادهم لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن سياسة تحقيق أكبر قدر من التوافق مع المملكة، وهذا بخلاف سياسة إخوان مصر الذين لا يرون للمملكة ذات القدرة التأثيرية في بلادهم، بل إن قيام إخوان مصر بعقد أي نوع من التحالفات مع إيران ظل -على امتداد العام الذي حكم فيه الرئيس مرسي- هو الأكثر احتمالا والأكثر قربا إلى التحقق، ولا يزال هذا الاحتمال قائما، خاصة بعد الموقف السعودي العلني في دعم الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي، وسواء عاد الإخوان إلى السلطة وتحقق لهم ما يعملون من أجله الآن أو عادوا إلى المعارضة، ولربما أن الأحداث في سوريا هي التي وقفت -خلال فترة حكم الرئيس مرسي- حائلا دون حصول هذا التحالف. ويمكن هنا ملاحظة أن الموقف الإيراني من الإخوان القائم على العداء من حيث المبدأ كان مختلفا إزاء إخوان مصر وإزاء الانقلاب العسكري، وبدا متذبذباً بين رفض الانقلاب وتأييده.

حملة سعودية لمواجهة الاخوان

مع دعم وتأييد السعودية لسقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وما أعلنته القيادة من عزمها

تحتفظ الذاكرة السياسية السعودية للإخوان المسلمين بمواقف غير منسجمة مع سياساتها في أكثر من مناسبة وقضية

محللون أن التوغل الإخوانى فى المملكة تغلغل ولا يزال فى المدارس والجامعات.

سد أي فجوات مالية تنتج عن منع أي دول غربية مساعداتها لمصر بسبب حملتها الأمنية على المحتجين من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، يبقى إخوان السعودية فى مأزق، ليس فقط بسبب الهزة التى حدثت على خلفية سقوط قيادات الجماعة فى مصر، وإنما يرجع الأمر لما تشنه السعودية من حملة مماثلة فى البلاد للقضاء على الإخوان والإعلام المؤيد لهم، فى إطار تنفيذ خطة «إعلام بلا إخوان مسلمين».

وتحتفظ الذاكرة السياسية السعودية للإخوان المسلمين بمواقف غير منسجمة مع سياساتها في أكثر من مناسبة وقضية، وأدركت المملكة أن الإخوان إن أقاموا دولتهم فى مصر، خاصة لما تمثله من ثقل ديني وسياسي في المنطقة والعالم، فلن تمنعهم الحدود السياسية من الانتشار في جميع الاتجاهات، والسعودية هى الجارة الأقرب لهم، وبالتالي فإن وضعها ضمن منظومة الإخوان سيسهل عليهم قيادة العالم العربى ومن ورائه العالم الإسلامى، ولم يستبعد المراقبون مخاوف الحكم السعودى على وجوده من خلال إمكانية قيام إخوان السعودية بالإطاحة بالأسرة الحاكمة بدعم إخوان اليمن ومصر وتركيا، ولن تمانع وقتها أي إدارة أمريكية في التخلي عن النظام السعودي، إذا وجدت بديلاً يضمن مصالحها، الأمر الذى جعل القيادة السعودية تدعم عزل مرسي.

وفي المقابل، اتخذ إخوان السعودية موقفاً مندداً بعزل مرسي، وزاد خطاب العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبدالعزيز حول أزمة مصر نيران غضب الإخوان في المملكة، وحاولت قوى «المعارضة السعودية الجديدة» المتمثلة فى الإخوان تصوير الوقائع والتعامل الحازم من الجيش والأمن في مصر، على أنه محاربة للدين.

وكشفت مصادر لصحيفة «العرب» القطرية، أن السلطات السعودية بدأت خطة «جديدة وفورية» لإبعاد وإيقاف جميع الإعلاميين المنتمين أو المتعاطفين مع الإخوان المسلمين، كما اتخذت السلطات تحركات لإقصاء مناصري الإخوان من مناصبهم، في تطور يربطه المحللون بردود فعل إخوان السعودية الرافضة لعزل مرسي.

وذكرت المصادر أن السعودية بدأت تنفيذ الخطة بحملة من الإيقافات، لعدد من الإعلاميين وبرامجهم، إضافة إلى توجيهات رسمية من قبل وزارة الثقافة والإعلام، لإبعاد أي مقالات أو مواد صحفية تتعلق بإبراز أي دور لإخوان مصر أو غيرها، وعدم الإشارة إلى الرئيس المعزول. ووضعت الخطة عدداً من القنوات والبرامج تحت المراقبة، منها قناة «الرسالة» التابعة لمجموعة «روتانا» الإعلامية المملوكة للمليادير السعودى الأمير الوليد بن طلال، وكذلك قناة «فور شباب» التى يشرف عليها السعودى على بن حمزة العمرى، وقناة «دليل» التى تعود ملكيتها لرجل الدين السعودى سلمان العودة. وفى هذا السياق، أقال الوليد بن طلال، بصفته رئيس مجلس أمناء قناة «الرسالة» الفضائية، الداعية الإسلامى طارق السويدان، من منصبه مدير عام القناة، على «خلفية توجهاته الداعمة للإخوان».

واستدعت السلطات السعودية رجل الدين المقرب من الإخوان، محمد العريفى، للتحقيق معه ومنعه من السفر لإلقاء محاضرة فى قطر. وتم إيقاف الإعلامى السعودى عبدالله المديفر، المحسوب على التيار الإسلامى، نظرا للغضب الكبير من حواراته مع ضيوفه الذين غلب عليهم انتماؤهم للتيار الإسلامى وخط الإخوان. ولم يعد أمام الإخوان السعوديين سوى التمسك بشبكات التواصل الاجتماعى بعد الحملة التى أطلقتها السعودية مكونين نقاط استقطاب داخل السعودية للأزمة المصرية.

ويسعى الحراك الحكومى السعودى إلى إحكام إغلاق 3 منافذ فى وجه الإخوان تراها المملكة أساس الاستقرار، هى الإعلام والمشروعات الاقتصادية، بينما يظل الضلع الثالث، وهو «التعليم» الملف الأكثر تعقيدا، إذ يرى محللون أن التوغل الإخوانى فى المملكة تغلغل ولا يزال فى المدارس والجامعات.

وبالإضافة إلى المعارضة الإخوانية الوليدة في المملكة، يواجه النظام السعودي احتجاجات تتسع في المنطقة الشرقية، التي تقطنها أغلبية شيعية، إذ يشكو الشيعة في المملكة من تعرضهم لتمييز يتمثل في غياب

سر العداء الاماراتي لمرسي

قبل ستة أشهر أكد المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي في ندوة بجامعة كولومبيا الأمريكية تحدث فيها عن الثورة المصرية أن مصر تواجه ظروفًا سياسية وتحديات صعبة، وخصوصًا دعم بعض الدول العربية لبعض العناصر المعارضة للنظام السياسي.

وأشار إلى أن هناك عدة أسباب تجعل دولة مثل الإمارات تعادي نظام الرئيس المعزول مرسي وتدعم المعارضة؛ ومنها: أن مشروع تطوير إقليم قناة السويس الذي تبناه مرسي سيصبح أكبر كارثة لاقتصاد الإمارات وخاصة دبي؛ حيث إن اقتصادها خدمي وليس إنتاجيًّا قائمًا على لوجستيات الموانئ البحرية، وأن موقع قناة السويس هو موقع إستراتيجي دولي أفضل من مدينة دبي المنزوية في مكان داخل الخليج العربي الذي يمكن غلقه إذا ما نشب صراع مع إيران.

وأضاف بأن حقول النفط في الإمارات تتركز في إمارة أبو ظبي، وأن كل إمارة في دولة الإمارات تختص بثرواتها الطبيعية فقط، ودبي هي أفقرها موارد طبيعية؛ لذلك فهي تعتمد اعتمادًا كليًّا على البنية الأساسية الخدمية التي تقدمها للغير، ومشروع تطوير قناة السويس سيدمر هذه الإمارة اقتصاديًّا لا محالة خلال 20 سنة من الآن.

وتابع أن الإمارات هي أكثر دولة عربية تعتمد سياسيًّا ومخابراتيًّا على الموساد «الإسرائيلي» والمخابرات الأمريكية، وخصوصًا بعد بناء المشاريع الخدمية بعد عودة هونج كونج إلى الصين والنمو الصاروخي لاقتصاديات النمور الأسيوية، وسيضمحل هذا الاعتماد تدريجيًّا حيث إن هذا الاعتماد المخابراتي كان بسبب كمية المبادلات التجارية الضخمة التي كانت تجرى على أرض الإمارات.

وزاد أن الإمارات أكثر الدول العربية التي تربطها علاقات تجارية واقتصادية حميمة مع إيران خوفًا من تدمير البنية التحتية للإمارات فيما إذا نشبت حرب بين أمريكا وإيران وسحب البساط التجاري من دبي إلى مصر سيعمل على ترك الإمارات دون غطاء جوي أمريكي عمدًا كي يتم تدمير مرافقها وتأتي شركات أمريكية لإعادة بنائه بالأموال الإماراتية المودعة في أمريكا.

وأكد أن الإمارات ضد الجيش السوري الحر والثورة المصرية حتى لا يتم نجاح التواصل بين تركيا ومصر، وهذا سيؤدي إلى فتح الأبواب التجارية الأوروبية للمنتجات السورية والمصرية، وتصبح الحاجة إلى مشاريع إعمار منطقة قناة السويس هي اللطمة للاقتصاد الإماراتي الخدمي.

وأكد تشومسكي في ختام الندوة بأن النظام المصري إذا ما تمكن من تنفيذ هذا المشروع العملاق في منطقة قناة السويس، فإن مصر ستنتقل إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديًّا، وقال: يجب أن يتم تطوير أنظمة التعليم والثقافة التعليمية في مصر كي تواكب النهضة المستقبلية.